Arabe 8/02/11 10:51 Page 3

دفاتر التخطيط

العدد 34 • مارس–أبريل 2011

المندوبية السامية للتخطيط
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

إيلو 31-3، سكتور 16، حي الرياض
الهاتف: 04 69 57 37 05
الفاكس: 02 69 57 37 05
ص.ب. 178 الحي الإداري الرباط، المغرب

الرئيس
أحمد الحليمي علمي
المندوب السامي للتخطيط

تأسيس ورئاسة التحرير
أحمد الكوهن المغيلي

اللجنة العلمية
عبد الحق علالات
جمال بورشاشن
محمد ادويدش
مراد گرواني
عبد الرحمان حواش
عبد اللطيف الفراخ
عبد العزيز معلمي
محمد تعموتي

الناشر
المركز الوطني للتوثيق
الهاتف: 32 10 77 37 05
84 09 77 37 05
08 30 77 37 05
الفاكس: 34 31 77 37 05
أگدال، الرباط

الإيداع القانوني
2004/139

منشورات
المندوبية السامية للتخطيط
البريد الإلكتروني:
cahiersduplan@hcp.ma
الموقع الإلكتروني:
www.hcp.ma

إنجاز
بابل كوم
الهاتف: 74 92 77 37 05
الفاكس: 31 03 77 37 05
أگدال، الرباط

المطبعة
المعارف الجديدة
الهاتف: 08/09 47 79 37 05

محتويات العدد

■ **التنمية الاقتصادية والتحول الاجتماعي المواليان للفئات الفقيرة بالمغرب 1960-2007**

محمد دويدش

■ **الحسابات الجهوية 2004 و2007 : الناتج الداخلي الإجمالي ونفقات الاستهلاك النهائي للأسر حسب الجهات**

أمال عريبي

■ **محاولة تحديد الناتج المحلي الإجمالي المناسب للعمالة الكاملة للاقتصاد المغربي**

أحمد أولاد الفقير

■ **كيف نعرف بسيولة السندات ؟ أسواق بورصات القيم**

أمين لبيض

دفاتر التخطيط تنشر المقالات حسب اللغة التي كتبت بها.
الكتاب مسؤولون على محتوى مقالاتهم.

Arabe 8/02/11 10:51 Page 4

ملخص حول موضوع :

التنمية الاقتصادية والتحول الاجتماعي المواليان للفئات الفقيرة بالمغرب 1960-2007

بقلم محمد دويدش، م.س.ت.

تتساءل هذه الدراسة عما يعطي للتنمية بالمغرب بعدا يضمن إستمرارية تراجع الفوارق والفقر، مستمدة معطياتها من أنساق التنمية، المتتالية منذ بدايات الاستقلال إلى الآن، ونتائجها في مجالات النمو، والفوارق، والفقر.

إن أولى الخلاصات تتمثل في التناوب، الشبه دوري، لمراحل التنمية الاقتصادية حسب موالاتها للفئات الفقيرة أو الغنية (بمعنى غير الفقيرة)، علما أن التنمية الموالية للفئات الفقيرة تحد، في نفس الوقت، من الفقر والفوارق، نتيجة ارتفاع نسبي (1) في دخل الأسر الفقيرة يفوق، أو على الأقل يعادل، دخل باقي الأسر.

على الصعيد الوطني، أظهرت هذه الدراسة أن مراحل التنمية الاقتصادية كانت موالية للفئات الغنية من بدايات الاستقلال إلى بدايات السبعينيات من القرن الماضي؛ موالية للفئات الفقيرة ابتداء من أواخر السبعينيات إلى أوائل الثمانينات، قبيل البدء في تطبيق برنامج التقويم الهيكلي لسنة 2003؛ ضعيفة الموالاة للفئات الفقيرة فيما تبقى من سنوات الثمانينات؛ موالية للفئات الغنية خلال التسعينيات؛ ثم موالية للفئات الفقيرة خلال مرحلة 2001-2007.

يرجع ذلك لكون الفوارق الاجتماعية النسبية لم تتوقف عن الارتفاع إلا خلال أواخر السبعينيات وبدايات الألفية الحالية. عرفت هاتان المرحلتان تسجيل ثلثي الانخفاض الذي عرفه معدل الفقر بالمغرب من سنة 1960 (55,7 %) إلى سنة 2007 (8,9 %)، بالرغم من كونهما لا تمثلان إلى ثلث المرحلة المدروسة 1960-2007. كما تتصف بميزتين إثنتين : نمو نسبي لإستهلاك الأسر مقرون ببرامج تنموية موجهة لصالح الفئات الفقيرة والهشة.

أما بقية مراحل التنمية خلال 1960-2007، فقد مكنت، في أحسن الأحوال، من خفض معدل الفقر دون الحد البين من ارتفاع حجم السكان الفقراء. ذلك أن ميزتها المشتركة هي أنها لم تعمل على الجمع بين الحفاظ على القدرة الشرائية وتوجيه موارد الحد من الفقر نحو الفئات الأكثر حاجة لها.

إضافة الى هذا، تفيد هذه الدراسة أنه لو تم اعتماد التنمية الموالية للساكنة الفقيرة منذ بدايات الاستقلال لأمكن تحقيق نسب الفقر، المسجلة خلال هذه الألفية، في بدايات الثمانينات من القرن

(1) تقيس هذه الدراسة نسبة الارتفاع النسبي لدخل الأسر بنسبة نمو نفقات الاستهلاك نظرا لضآلة المعطيات حول دخل الأسر خلال مرحلة المرجع. كما تقيس النموالاقتصادي بنمو استهلاك الأسر.

Arabe 8/02/11 10:51 Page 5

الماضي، ولأمكن كذلك قطع أشواط هامة في كل المجالات التي يحول الفقر دون تطورها. ذلك أنه «بغض النظر عن الهوة الاجتماعية التي يكرسها، يشكل الفقر عاملا محوريا في تعطيل الطفرة المرجوة في الميادين السياسية، والاقتصادية والاجتماعية» (2). فأنساق التنمية كانت تتوالى كما لو أن الحد من الفقر لا يمكن أن يتم إلا خلال المراحل ذات نسب التنمية الاقتصادية المرتفعة. مع التذكير أن هذه المقاربة التي تضع ثقل الأزمات الاقتصادية على كاهل الفئات الفقيرة قد أثبتت، اليوم، كامل محدوديتها.

أوضحت هذه الدراسة أيضا، أن الفتور الاقتصادي لسنوات التسعينيات كان مواليا للفئات الفقيرة بالوسط الحضري بفضل المساهمة الإيجابية لتوزيع المداخيل في الحيلولة دون ارتفاع الفقر بالمدن. مما يعني إمكانية مواصلة التنمية الموالية للفئات الفقيرة بغض النظر عن مستوى التنمية الاقتصادية. فالحد من الفوارق الاجتماعية يكفي لوحده لتحقيق إنخفاض، مرتفع ومتواصل، في نسب وحجم الفقر. ذلك أن انخفاض الفقر يتوالى خلال مراحل الفتور الاقتصادي بفعل الإستثمار في عوامل الدخل التي تمكن الأسر الفقيرة من الإنفلات من قبضة الحرمان، على الأمد القصير أو الطويل، شريطة ترجيح كفة الفئات الفقيرة لكون ثقلها، السياسي والمطلبي، يظل هشا بالمقارنة مع باقي الفئات.

يفترض هذا الاختيار التنموي إدماج بعد الفقر في التوزيع الاجتماعي والجغرافي للإستثمارات العمومية، حتى تحقق الفئات الفقيرة حصة استفادة نسبية من هذه الاستثمارات تعادل أو تفوق الحصة النسبية لغير الفقراء. فعلى المستوى العملي، هناك أدوات إحصائية موضوعية (خرائط الفقر وخطط الاستهداف) توفرها المندوبية السامية للتخطيط، تمكن من توزيع جغرافي للموارد العمومية يضمن نجاعة الحد من الفقر والفوارق.

تجدر الإشارة إلى أن الاستهداف يوجه فعلا الموارد نحو الفئات الأكثر حاجة لها، إلا أنه لا يضمن تمكين المستهدفين من حصص متكافئة. بصفة عامة، السكان الأكثر استفادة من الاستهداف هم المتمكنون، على الصعيد الفردي، من قدرات وكفاءات بشرية أو مادية أو، على المستوى الجماعي، على سلطة سياسية كالأوساط الحضرية مقارنة مع نظيراتها القروية. لذلك فإن الوسط الحضرى – مقارنة مع الوسط القروي – يعتبر الأكثر استقطابا للإستثمارات العمومية في الكفاءات البشرية، الشيء الذي جعل التنمية الاقتصادية الحضرية دائمة الموالاة للفئات الفقيرة، وأدى بالتالي إلى انخفاض نسبة الفقر بالمدن إلى ما تحت سقف 5 %، في وقت مازالت فيه هذه النسبة تعادل 15 % في الوسط القروي.

إضافة لهذا العامل، أبانت البنيات الاقتصادية القروية، خلال الخمس وعشرين سنة الأخيرة، عن صلابتها الكبيرة تجاه أية تنمية إقتصادية موالية للفئات القروية، مما يطرح الآن أهمية التمييز الإيجابي تجاه هذه الفئات، كاختيار يمليه كون الإقتصاد القروي، مصدر عيش 70 % من الفقراء المغاربة، لا يحد، لوحده، في الظروف الراهنة، من تقليص الفوارق والفقر. يشير بدوره، تحليل التحولات الإجتماعية الموالية للتكافؤ الإجتماعي والحد من الفقر إلى أن الوسط القروي لا يوفر الآن شروط الإنخفاض اللارجعي للفقر. فأثر التعليم على الفقر يبقى محدودا ليس فقط خلال فترات الركوض الإقتصادي وماله من أثر على بطالة الكفاءات، بل كذلك بالوسط القروي برمته. في صلب هذه التحولات الإجتماعية هناك أيضا التمدن، والديمغرافيا، والبنيات التحتية المحلية. إلا أن مقاربة إنتشارها لن تأسس لتنمية إقتصادية موالية، بصفة متتالية وممنهجة، للفئات الفقيرة والهشة ما لم تستهدف تكريس تقليص الفوارق الإجتماعية والجغرافية كقيمة – هدف بدل الاحتكام فقط إلى نسب النمو الاقتصادي ■

(2) ادويديش محمد (2008)، «التهميش، الفوارق، والفقر: الطفرة الاجتماعية ومحدداتها»، دفاتر التخطيط، فبراير 2008. أنظر كذلك www.hcp.ma

Arabe 8/02/11 10:51 Page 6

ملخص حول موضوع :

الحسابات الجهوية 2004 و2007

الناتج الداخلي الإجمالي ونفقات الاستهلاك النهائي للأسر حسب الجهات

بقلم أمال عريبي، م.س.ت.

تتلخص أهداف المحاسبة الجهوية في توفير إحصائيات متناسقة وشاملة قدر الإمكان، حول الاقتصاد الجهوي، لاتخاذ القرارات وتقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية الجهوية، وكذا توفير مؤشرات ذات أهمية لتسليط الضوء على الفوارق الجهوية في إنتاج الثروة وفي مستويات المعيشة.

الإطار المرجعي للمحاسبة الجهوية والمنهجية المتبعة

لقد تم تكييف نظام الحسابات الوطنية على الحسابات الجهوية وتصنيف الوحدات الاقتصادية على المستوى الجهوي.

وهكذا، فقد تم حساب الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي، موزعا حسب الفروع كالتالي :

1. حساب الإنتاج والقيمة المضافة حسب الفروع ؛
2. الناتج الداخلي الإجمالي الجهوي (PIBR) = مجموع القيمة المضافة المنتجة من طرف فروع الأنشطة الاقتصادية داخل الجهة + الضرائب على المنتجات (المؤداة داخل الجهة) – الإعانات على المنتجات (المقبوضة داخل الجهة).

ولقد اعتمدت منهجية حساب الإنتاج الجهوي لكل فرع على المصادر الإحصائية المتاحة حسب الجهة ونوع الأنشطة :

تحديد الإنتاج (بسعر الأساس) والاستهلاك الوسيط (بسعر المشتري)، ثم القيمة المضافة (بسعر الأساس).

تختلف الطرق المستخدمة من فرع إلى آخر، وكل فرع له منهجيته الخاصة. وعموما، فإن الطريقة المتبعة إما طريقة تصاعدية : جمع المعلومات الفردية أو طريقة تنازلية : توزيع المجاميع الوطنية ما بين الجهات على أساس بنيات المؤشرات الملائمة أو طريقة مختلطة تجمع بين الطريقتين السالفتين.

الضرائب على المنتجات

بعد تمييز كل فئة من الضرائب وزعت قيمتها حسب الجهة:

الضريبة على القيمة المضافة؛ الضرائب الداخلية على الاستهلاك وضرائب أخرى على المنتوجات؛ الضرائب على الاستيراد.

الإعانات على المنتجات

حددت حصة الإعانات على المنتجات لكل جهة حسب نفقات الاستهلاك النهائي للأسر للمنتوجات المعنية.

كما تم تقييم نفقات الاستهلاك النهائي للأسر حسب الجهة بالنزول إلى أدق مستوى من مدونة السلع والخدمات، انطلاقا من

Arabe 8/02/11 10:51 Page 7

مدونة الحسابات الوطنية واعتمادا على معطيات الحسابات الوطنية والبحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر 2001-2000 والبحث الوطني حول مستويات المعيشة للأسر 2007-2006.

وقد صيغت كل المؤشرات السالفة الذكر بالرجوع إلى الحسابات الوطنية لسنة 2004 و2007 وفقا لمنظومة (SCN1993) ووفقا لترسيم الحدود داخل الاقتصاد الجهوي: المناطق 16 في التقسيم الإداري ، بالإضافة إلى الجيوب الترابية الخارجية (وقد تم جمع المناطق الجنوبية الثلاثة لأسباب إحصائية).

مصادر الإحصاءات المستخدمة

أولا: المندوبية السامية للتخطيط

- قاعدة بيانات الحسابات الوطنية؛
- البحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر (2001) والبحث الوطني لمستوى المعيشية للأسر (2007)؛
- البحوث حول القطاع غير المنظم (1999 و2007)؛
- البحث الوطني السنوي حول التشغيل؛
- الإحصاء العام للسكان والسكنى 2004؛
- الإحصاء الاقتصادي (2001)؛
- مؤشرات وإحصاءات الأسعار ؛
- إحصاءات تراخيص البناء.

ثانيا: مصادر أخرى

- البحوث الزراعية (المحاصيل والثروة الحيوانية والسعر)، قطاع الزراعة؛
- البحوث حول الصناعات التحويلية من وزارة الصناعة؛
- الإحصاءات القطاعية من مختلف الإدارات والمؤسسات؛
- إحصاءات الميزانية (الميزانية العامة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية)؛
- مؤسسات الضمان الاجتماعي؛
- الإحصاءات المحاسبية وتقارير أنشطة المقاولات.

فروع الأنشطة الاقتصادية : 13 فرعا

- A00 الفلاحة
- B05 الصيد
- CD صناعات الاستخراج المعدني والصناعات التحويلية
- E إنتاج وتوزيع الكهرباء والماء
- F45 البناء والأشغال العمومية
- G التجارة
- H55 الفنادق والمطاعم
- I0 النقل والبريد والمواصلات
- J00 أنشطة مالية وتأمينية
- K00 العقار، الإيجار وخدمات مقدمة للمقاولات
- L75 الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي
- MN0 التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي
- OP0 خدمات أخرى غير مالية

أهم النتائج

أهم النتائج المسجلة تظهر أن خمسة مناطق من أصل ستة عشر حققت سنة 2007 حوالي 60,6 % من الناتج الداخلي الإجمالي. هذه المناطق هي الدار البيضاء الكبرى (21,3%)، الرباط–سلا–زمور–زعير (13,6 %)، مراكش–تانسيفت–الحوز (8,9 %)، طنجة–تطوان (8,8 %) وسوس– ماسة–درعة (8 %).

هذه المناطق نفسها سجلت حوالي 57 % من مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر.

جهة الدار البيضاء الكبرى التي تنتج أكثر من خمس الناتج الداخلي الإجمالي للمملكة سجلت معدلا من أضعف معدلات التطور السنوي، منذ 2004 إلى 2007 (حوالي 3,1 % سنويا) وإسهامها في الاقتصاد الوطني تراجع من 23,7 % في 2004 إلى 21,3 % في 2007. بزوغ وتنافسية أقطاب اقتصادية ناشئة: مراكش–تانسيفت–الحوز؛ طنجة–تطوان؛ الرباط–سلا–زمور–زعير، يفسر هذا التراجع بفعل قيمتها المضافة في ميادين البناء والأشغال العمومية والنقل والمواصلات والسياحة والتي حققت نموا يفوق الـ 10% .

Arabe 8/02/11 10:51 Page 8

الجهـــات	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر					الناتج الداخلي الإجمالي حسب الجهات				
	معدل التطور السنوي 2007-2004 (%)	نفقات الاستهلاك النهائي للأسر (بالنسبة المائوية)		نفقات الاستهلاك النهائي للأسر (بملايين الدراهم)		معدل التطور السنوي 2007-2004 (%)	الناتج الداخلي الإجمالي حسب الجهات (بالنسبة المائوية)		الناتج الداخلي الإجمالي (بملايين الدراهم)	
		2004	2007	2004	2007		2004	2007	2004	2007
جهة الجنوب	11,7	3,5	3,2	12 763	9 158	9,2	3,5	3,3	21 696	16 668
سوس-ماسة-درعة	6,1	8,8	9,2	31 568	26 453	6	8	8,2	49 172	41 318
الغرب-الشراردة-بني حسن	6,2	4,4	4,5	15 691	13 105	1,5	3,9	4,5	24 012	22 942
الشاوية-ورديغة	8,4	4,8	4,7	17 110	13 445	5,1	5	5,2	30 689	26 459
مراكش-تانسيفت-الحوز	12,3	9,9	8,8	35 789	25 299	13,4	8,9	7,4	54 737	37 531
الشرق	9,4	6,3	6	22 619	17 293	5,7	5,1	5,3	31 698	26 824
الدارالبيضاء الكبرى	3,2	15,3	17,4	55 186	50 281	3,1	21,3	23,7	131 247	119 864
الرباط-سلا-زمو-زعير	9,3	11,1	10,6	39 940	30 564	10,4	13,6	12,3	83 597	26 062
دكالة-عبدة	6,1	5	5,2	17 909	15 006	7	6,4	6,3	39 255	32 000
تادلة-أزيلال	4,1	3,7	4,1	13 228	11 718	0	2,6	3,2	16 224	16 226
مكناس-تافيلالت	7,2	6,1	6,2	21 921	17 770	6,5	5,2	5,3	32 227	26 642
فاس-بولمان	8,3	5,5	5,4	19 637	15 458	8,5	4,5	4,3	27 890	21 833
تازة-الحسيمة-تاونات	4,3	4,5	5	16 302	14 369	4,3	3	3,3	18 650	16 439
طنجة-تطوان	12	11,2	9,9	40 346	28 682	12,7	8,8	7,5	54 137	37 777
الوحدات الترابية في بقية العالم						33,7	0,2	0,1	1 024	428
المجمـــوع	**7,6**	**100**	**100**	**360 008**	**288 602**	**6,9**	**100**	**100**	**616 254**	**505 014**

Arabe 8/02/11 10:51 Page 9

ملخص حول موضوع :

محاولة تحديد الناتج المحلي الإجمالي المناسب للعمالة الكاملة للاقتصاد المغربي

بقلم أحمد أو لاد الفقير، م.س.ت.

يعتبر الإستعمال الكامل لعوامل الإنتاج مصدر قلق لواضعي السياسات الاقتصادية. وبصفة خاصة عند محاولة امتصاص فائض العمالة الموجودة في سوق العمل.

لشرح هذه العملية ، سوف نحاول تحليل الناتج المحلي الإجمالي المناسب لحالة العمالة الكاملة للعمل في المغرب.

وللقيام بذلك، ينقسم هذا الموضوع على النحو التالي: سيتم تخصيص جزء أول لمراجعة النظريات الواردة في هذا المجال. أما في الجزء الثاني، فإننا سنقوم بتقدير دالة إنتاج من نوع «كوب دوغلاس» للاقتصاد المغربي. بعد تقديرنا لهذه الدالة سنقوم، في جزء ثالث، بالإبقاء على المرونات (élasticités) المحصل عليها وإستعمال أسلوب آخر للحصول على إنتاج بتوظيف كامل للعمالة. وسيكرس الجزء الأخير لدراسة الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي المحقق فعليا والناتج المحلي الإجمالي المحسوب والذي حقق بفضل تبني موقف العمالة الكاملة $\overline{Y} = A * F(K, \overline{L})$.

من أجل هذا، وضعنا مؤشرا لقياس هذا الفارق بين معدلات النمو (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المسجل والناتج المحلي الإجمالي المحصل عليه بتحقيق العمالة الكاملة)، وترجم من قبل مؤشر محدد على النحو التالي :

الفرق = معدل نمو بالعمالة الكاملة – معدل النمو المحقق

هذا الفارق يعكس النقص من حيث النمو إذا جسدت جميع القوى العاملة المتوفرة في سوق العمل. ويمكن أن يكون سلبيا أو إيجابيا أو صفرا. وهكذا، ومن خلال النتائج المحصل عليها، وعلى عكس ما قد يبدو واضحا، يبدو أنه هذا الفارق ليس إيجابيا دائما. وهذا يعكس حقيقة أننا لا نستطيع إدخال اليد العاملة لعملية الإنتاج بصفة غير محدودة. ويمكن تفسير هذا بالإنتاجية الحدية السلبية للعمل إذا لم يرافق هذه الزيادة في القوى العاملة زيادة في الإستثمار لتوسيع الجهاز الإنتاجي في البلد المعني ■